قيم المواطنة ودلالاتها السلوكية

نجية طلبة المسلمي(*)

مقدمة

إننا بحاجة إلى رؤية تربوية تتجسد فيها معاني القيم والمواطنة بما يكشف عن واجبات المواطن ومسئولياته تجاه قضايا التنمية. والقاعدة الأساسية هنا: تبيان أن الوطنية تعتمد على خصوصيات مجتمعية تاريخية يتحدد من خلالها علاقة المواطن بمجتمعه ورؤيته للكيفية التي ينفتح بها على الآخر ومفهوم المواطنة أوسع نطاقًا وأكثر شمولًا من مجرد حمل جنسية دولة ما، ورغم أنه يرتب حقوقًا والتزامًا في آن واحد إلا أنه يتضمن رابطًا معنويًا لا تحدده الدساتير والقوانين، فمفهوم المواطنة يتضمن الشعور بالانتماء والوحدة الوطنية والرغبة في المشاركة في الحياة العامة والحرص على ممارسته الحقوق السياسية انطلاقًا من كونها ليس فقط حق ولكن واجبًا وطنيًا يتعين أداءه فالانتماء والوطنية وجهان لعملة واحدة ومن هنا يأتي الاهتمام بقيم الانتماء وتطبيقاتها العملية من خلال ممارساتها السلوكية ومدى دور المؤسسات التربوية في تنمية قيم المواطنة ولذلك آثرت أن أطرح الموضوع على أنه مشكلة وآفة يعاني منها مجتمعنا المصري في الوقت الحالي مع طرح بعض الاقتراحات كحلول لها.

(*) موجه عام فلسفة / بالمعاش، وعضو الجمعية الفلسفية المصرية.

١- تحديد مفهوم المواطنة بصفة عامة

احتل مفهوم المواطنة مكانًا بارزًا خلال السنوات الأخيرة بحيث أصبح هذا المفهوم هو المدخل أو المفتاح Password لكثير من التحولات والتفاعلات التي تحيط بنا وتؤثر فينا، ويكاد من كثرة استخدامه أن يتشابه مع مفاهيم أخرى مثل الوطنية حيث يتم الخلط بينهما في كثير من الأحيان، وقد اتخذت المواطنة تعريفات عدة فهي تعني في أبسط معانيها (الارتباط بالأرض والولاء للوطن) رغم أن معاجم اللغة العربية تخلو من كلمتي المواطنة والمواطن بينما تورد لفظ الوطن قاصدة به محل إقامة الإنسان ومقره وانتماءه.

أما في اللغة الفرنسية يقصد بلفظ المواطنة المساهمة في حكم دولة ما على نحو مباشر أو غير مباشر، وفي اللغة الإنجليزية تستخدم كلمة المواطنة ليقصد بها حالة مواطن ينتمي إلى دولة ويخلص لها ومن ثم يحظى باحماية وهذه المفارقة بين غياب لفظ المواطنة في قواميس اللغة العربية وحضوره في قواميس اللعات الأجنبية نجدها أيضًا مع مستوى التعريف الاصطلاحي حيث تعددت التعريفات لعلماء الاجتماع في البلاد الغربية، فعلى سبيل المثال تشير المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه هذه العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة. أما موسوعة كولير الأمريكية فهي تعني أن Citizenship يقصد بها مصطلح المواطنة هو مصطلح الجنسية دون تميز.

وبوجه عام يمكن القول أن المواطنة تعني "العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع" بما يترتب عليه من حقوق وواجبات وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري.

والمواطنة ليست في حصول الفرد على جنسية دولة ما ولكنها علاقة بين الفرد والدولة يترتب عليها حقوق والتزامات كما أنها تحوي علاقة نفسية ومشاعر ورابطة لا تحددها الدساتير والقوانين. وأهم المشاعر هي الشعور بالانتماء والوحدة الوطنية

والرغبة في المبادرة والمشاركة في الحياة العامة والحرص على ممارسة الحقوق السياسية والأساسية أهمها الحق في الحياة ـ الجنسية ـ المساواة ـ الملكية الخاصة ـ التعليم ـ الرعاية الصحية ـ العمل ـ الضمان الاجتماعي والتفكير والعقيدة والانتخاب والتمثيل النيابي وتكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات... إلخ.

- مفهوم المواطنة عند جفرسون T. Jefferson بأنها التوازن بين حاجات الفرد والدولة وأن المواطنة النشطة تقوم على أساس مفهوم العدالة الاجتماعية وأن إشباع حاجات الأفراد بعيدًا عن الوعي والشعور بالمواطنة يعني الاغتراب.
- أما بورجان Borgan فيرى أن مفهوم المواطنة يتضمن مستوى عالي من الحرية مصحوبًا بالعديد من المسئوليات من جانب الفرد ولذا تشتمل المواطنة لديه على جانبين هما:

  - الحقوق السياسية التي تمنحها الدولة للشخص حين تستعين بآرائه في وضع وتنفيذ السياسة في الدولة.

  - التزامه بالإسهام الفعال في مجتمعه وخضوعه لما يترتب على ذلك من نتائج.

- أما باتريك Patrick فيرى أن المواطنة نظام سياسي اجتماعي يلتزم فيه الفرد اجتماعيًا وقانونيًا بالجمع بين الفردية والديمقراطية ويكون الفرد مواطنًا إذا ما التزم باحترام القانون وأداء الخدمة العسكرية والمحافظة على أموال الدولة والإسهام في نهضة المجتمع المحلي والمجاهدة لإنجاح سياسة الدولة.
- ويعرف بعض المتخصصين في العلوم الاجتماعية «المواطنة» على أنها مجموعة الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة. فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين وعليه في الوقت نفسه إن يؤدي بعض الواجبات.
- وترى منى مكرم عبيد أن سعي الإنسان من أجل الإنصاف والعدل والمساواة يعبر عن فطرة إنسانية ـ أقدم من عصر دولة المدينة ـ حالت القوة الغاشمة ومازالت

تحول دون الوصول إليه، فقد خلق الله الناس متساوين فدفعهم الجشع المدعوم بالقوة إلى استعباد القوي منهم للضعيف بأشكال مختلفة ولأسباب متعددة. وحيث أن سعي الإنسان المقهور إلى العدل والمساواة فطرة إنسانية فقد استمر الصراع عبر العصور من أجل تأكيد الإنسان لذاته والمطالبة بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات. ومن هنا فإن تاريخ مبدأ المواطنة هو تاريخ سعي الإنسان من أجل الإنصاف والعدل والمساواة وقد كان ذلك قبل أن يستقر مفهوم المواطنة أو ما يقاربه في الأدبيات السياسية بزمن بعيد.

** أما «مارشال» فتعتبر دراسته حول مفهوم المواطنة في العصر الحديث حيث اعتبرها ذات ثلاثة أعمدة:

العنصر السياسي يتضمن حق المشاركة من خلال القوى السياسية كالمجالس المحلية والبرلمان.	العنصر المدني يتضمن الحرية الفردية والتعبير والاعتقاد والإيمان والامتلاك والمساواة والعدالة.	العنصر الاجتماعي: ويعني تمتع المواطن بالرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي من خلال نظام التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية... إلخ.

ولكنه أشار إلى نقطة هامة وهي أنه «رغم أن المواطنة قد تقلص التفاوت الاجتماعي إلَّا أنها تخلق أشكالًا جديدة من حيث عدم المساواة بسبب التفاوت في القدرات وهو أمر مشروع وضروري لخلق حافز للعمل، وعليه فإن المواطنة إذا كانت تتيح فرصًا تعليمية متساويةً للجميع إلَّا أنها لا تخلق أوضاعًا متساوية نتيجة تفاوت القدرات وعليه تكون المواطنة وسيلة للتدرج الطبقي وخلافه.

** وهناك رباط بين الوطنية والمواطنة كما يراها عبد الكريم غلاب فيقول أن: الوطنية تعني أن يكون المواطن مع وطنه في محنته كما كان وطنه معه في سرائه.

وكذلك أن يراعي مسيرة الوطن وهو يتحرك داخل أرض الوطن وخارجة، فالوطنية هي التي انتصرت كلما تعرضت الأوطان إلى محن الحروب والأوبئة والأزمات الاقتصادية. وستظل الوطنية طوق النجاة كلما حاقت بالإنسان والأوطان الأزمات المدمرة.

٢- أركان المواطنة وأطرافها

ومن هنا وتلخيصًا واستنتاجًا مما سبق أن هناك طرفين لابد من وجودهما كشرط أساسي لوجود ما يسمي المواطنة في مجتمع ما وهما:

- الطرف الأول وهو الفرد والتعبير السياسي عنه هو المواطن.
- والطرف الثاني هو الوطن والتعبير السياسي عنه هو الدولة.

وحتى تكون هناك علاقة عضوية لا يكفي الوجود المادي لكليهما وإنما يُشترط في هذا الذي يحمل صفة المواطن التواجد المادي والحضور المعنوي والوظيفي في هذا الوطن... هذا التواجد جوهره الأساسي وشرطه الأول هو الشعور بالانتماء لهذا الوطن وهو الذي يؤهله للدخول كطرف في هذه العلاقة. لأن معنى غياب الشعور بالانتماء سوف يعني تلقائيًا أن المواطن لن يؤدي ما عليه من واجبات وربما يتقاعس عن نيل حقوقه.

كذلك يشترط في الطرف الثاني (أي الدولة) ليس مجرد التواجد المادي وإنما التواجد بالمعنى الحضاري فليس يكفي أن تتوافر لهذا الوطن أركان الدولة ومقوماتها وإنما يجب أن تتوافر لهذه الدولة مجموعة من الخصائص الحضارية كإطار أوسع للانتماء والولاء هذا فضلًا عن وجود المؤسسات التي تعبر عن استمرارية الدولة والممارسات التي تضمن استقلاليتها ومعنى ذلك أنه لا يمكن الحديث عن مواطنة في ظل غياب الدولة أو في ظرف الاحتلال أو دولة لا تحتفظ بقدرتها على تطبيق القانون.

باختصار لا يمكن إقامة هذه العلاقة العضوية (المواطنة) بين الفرد والوطن والتي سوف يترتب عليها توزيع الحقوق والواجبات بينهما ـ دون وجود هذين الطرفين:

المواطن والدولة بالمعنى الذي سبق تحديده، مواطن يشعر بالانتماء ومن ثم فهو ملتزم وفاعل، ودولة تحتضن هذا المواطن وقادرة على الوفاء باستحقاقات المواطنة. ولأن المواطنة تعني الشراكة المجتمعية للنهضة والتنمية فلن يتم فهمها جيدًا إلّا من خلال العرض الفكري لقيم المواطنة ودلالاتها السلوكية.

تنهض المواطنة على مجموعة من القيم الأصيلة وتتمثل بصفة عامة في [المساواة ـ العدل ـ الحرية ـ الالتزام ـ الاستقلالية ـ التوازن] وهذه القيم تمثل القاسم المشترك الأعظم بين مختلف المجتمعات وأغلب الثقافات وهي الجانب العالمي في مفهوم المواطنة مع مراعاة أنه قد يضاف إليها أو يحذف منها وقد يختلف تطبيق هذه القيم من مجتمع لآخر ولنأخذ مثالًا لذلك من خلال قيمة «المساواة». فالمساواة تتعدد ترجماتها وتطبيقاتها فقد تشير إلى مجرد المساواة أمام القانون أو في الحقوق والواجبات وقد تعني تكافؤ الفرص بين المواطنين وقد تعني المساواة في الحصول على عائد التنمية وغير ذلك. وإذا كانت المساواة حقًا للمواطن فهي في المقابل واجبًا على الدولة حيث يقع على عاتقها مسئولية تحقيق هذه المساواة ليس بمعنى مراقبة تنفيذها فقط ولكن أيضًا بمعنى توفير كافة شروطها موضوعيًا.

ومثال آخر نجده في قيمة [الالتزام]

يعني الالتزام احترام القوانين من جانب المواطن أو احترام حريات الآخرين أو الوفاء بما عليه من واجبات إزاء المجتمع والدولة كدفع الضرائب مثلًا. وقد يعني الالتزام بالصالح العام والحفاظ على البيئة ومراعاة قواعد السلوك القويم وربما يعني ما هو أكثر من ذلك مثل تشجيع المنتج المحلي والادخار في القطاع المصرفي وحسن التصرف في الأزمات الاقتصادية وفي نفس الوقت يعني الالتزام من جانب الدولة العدالة في تطبيق القوانين أو الالتزام بإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين... إلخ.

قيم المواطنة:

قد تشير قيمة **التوازن** إلى التوازن بين الحرية والمسئولية أو بين المصلحة الخاصة

والمصلحة العامة أو بين الحقوق والواجبات أو بين العمل والأجر أو بين الريف والحضر أو بين الرجل والمرأة أو بين الخصوصية والعالمية.

وهكذا دواليك بالنسبة للقيم الأخرى التي تنهض عليها المواطنة ومن العرض السالف الذكر يتبين لنا أن المواطنة في العصر الحديث أصبحت بقيمها جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية وان ذلك يتطلب المساواة التامة بين المواطنين وعدم التمييز بينهم على أساس الدين أو الجنس أو العنصر أو العقيدة. وأن هذا الحق "المساواة" يستند إلى القانون الدولي المتعارف عليه بحكم تضمينه في عديد من العهود والمواثيق الدولية التي تحظى برضاء الأغلبية العظمى من المجتمع العالمي.

ويشير د. حامد عمار إلى أن قيم المواطنة الإيجابية في الفكر والعمل إنماء تشتق من قيم إنسانية عليا تتيح لها مجال النمو والاقتداء وهي قيم الحرية والعدل الاجتماعي والمشاركة الفعالة تحقيقًا لكرامة الإنسان والتعبير الحر البناء وقيم الديمقراطية حيث أن مفهوم المواطنة هو المدخل الحقيقي لفهم ما هية الديمقراطية وكيفية ممارستها وكيفية اكتسابها خصائص وخصوصيات معينة. وهذه (الديمقراطية) مظهر سياسي للسلوك والنشاط أما المواطنة فهي مظهر الهوية والانتماء ولذلك للتربية دور كبير وإسهامات واسعة في معرفة المهارات والميول التي تمكن المواطن من المشاركة الفعالة في حدود دوره ومسئولياته ولذلك ينبغي أن تستند التربية من أجل المواطنة على:

- التبصر وتكوين الهوية.
- الوعي الذاتي والاستقلال.
- الأدوار الاجتماعية والسياسية.
- الكفاية والمهارات والميول.

كما يمكن الإشارة إلى بعض العوامل الداعمة لمناخ التربية لاكتساب وتنمية قيم المواطنة وهي:

- حسن تمثيل مفردات الخطاب السياسي الرسمي على مسئوليات الدور الوظيفي للفرد وواجباته الوطنية.
- وضوح الرؤية السياسية حول مكانة الفرد في مجتمعه.
- وعي الفرد بالدستور والقانون والقنوات الشرعية لعلاقاته بمؤسسات الدولة ونظامها.
- وحدة الحركة المجتمعية مع الأهداف العليا للدولة.
- تعزيز وتأكيد مكانة الفرد في النسيج المجتمعي باعتباره وحدة رئيسية تساهم في المشروع الوطني للنهضة والتنمية.

أما «موسيه روسّي» فيرى أن دراسة التاريخ تعد بمثابة قاعدة تكوين المواطنة بما يساعد الفرد على حسن تمثيل خبرات مجتمعه والاستعداد للمساهمة في بناء مستقبله على صورة يأملها في تواصل مع أصالة قيمه التاريخية.

فالأحداث التي تتضمنها دروس التاريخ تركز على العظمة والمجد القومي الذي يكوّن لدى الناشئين رابطة الانتماء والولاء بالهوية القومية كما أن دروس الوطنيات تطلع الناشئين على شئون الحكومة وحدود الحقوق والواجبات الوطنية كما إن دروس الأدب تعكس القيم المرتبطة بماضي الأمة وحاضرها.

وتشير بعض الدراسات إلى أن دراسة العلوم الاجتماعية تسهم في تكوين الذات السياسية للنشء.

وهناك بعض النظم التربوية في دول ما تنظم برامج دراسية في مجال التاريخ والعلوم الاجتماعية والأدبية تهدف إلى تدعيم فكرة الولاء والانتماء للثقافة القومية.

** ونهاية المطاف أنه لو قمنا «بتحليل بنية المواطنة» يتضح أنها تنطوي على ثلاثة عناصر متداخلة وهي «الانتماء» و«المسئولية» و«الثقة».

• **الانتماء:** هو تعبير عن رابطة معنوية بين الفرد ومجتمعه تقوم على أساس

حاجة الفرد إلى تأكيد ذاته ضمن كيان أكبر يمنحه أمن وجوده وحمايته. ويساعده في ذلك وعيه الصحيح بمقومات هويته وأصالة تاريخه.

- **المسئولية:** هي في معناها العام قدرة الفرد على تحمل واجبات الإلزام بإرادته الحرة وقدرته على أن يفي بالتزاماته متحملًا لمسئولية النتائج. والمسئولية هنا تعد من الضوابط الحاكمة لحركية سلوك المواطن تجاه مجتمعة.

- **الثقة:** وهي تعني الطمأنينة إلى موضوع وثبات عند موقف وهي موجودة في الوجود الروحي للإنسان وتتضاعف بالعمل المشترك. وتبنى هذه الثقة على درجة وعي الفرد بثوابت القيمة والقوة في تاريخ مجتمعه وحاضره بما يعني ثقته بتوجهات التنمية وغاياتها فينمى لديه الشعور بالوفاء بمهام دوره الوظيفي والارتقاء به إلى مستوى المسئولية الوطنية وثقة الفرد بمكانة مجتمعه ونتائج التنمية تُبنى على أساس المصداقية والتي هي من أبرز ملامح الأداء المجتمعي وبهذه المصداقية يكتسب الفرد ثقة بطبيعة دوره في علاقاته بمجتمعه وثقته بقدرته على الوفاء بمهام ومتطلبات هذا الدور.

** وتقاس صحة المجتمع الديمقراطي من خلال كيفية الأداء والإنجاز بواسطة المواطنين الأمر الذي يشير إلى أن تنمية المهارات المرتبطة بكفايات الأداء هي في نفس الوقت أصول تضاف في بنية المواطنة وعلى الطرف الآخر فإن وهن وضعف الشعور بالمواطنة وضعف الأداء مؤشرات تستقطع من مؤشرات الكفاية أو الإنتاجية.

** وينبغي ألّا ننظر إلى المواطنة كأحد مفردات الخطاب السياسي فقط بل هي إلى جانب ذلك تعد أكثر ارتباطًا ببنية المجتمع وحركية الإرادة المجتمعية تجاه إشكاليات الواقع وقضايا المستقبل والمصير فهي دليل ومؤشر على:

- فهم الفرد لمكانته في النسيج الاجتماعي.

- ضبط التوازن في معادلات السلوك الفردي: حقوق وواجبات، الحرية والمسئولية والقانون.
- روح الخدمة التطوعية وإرادة المشاركة في العمل الوطني.
- رؤية جيده في فهم واستيعاب المسارات المختلفة لحركية القرار السياسي على المستوى القومي والعالمي.

وهكذا يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين قيم المواطنة وكفاءة الأداء المجتمعي في المجالات المختلفة وهذه العلاقة ترجع إلى وعي الفرد **أولًا** «بمنظومة العمل والإنتاج» مسئوليات الدور ودورة العطاء الكلي والمتبادل في المجتمع، **وثانيًا** بتحديات المكانة على المستوى الحضاري والدولي مسئوليات الدور ودعم عناصر القوة والمكا ة في المجتمع.

ومن ثم فإن تنمية قيم المواطنة لدى أبناء المجتمع يعني قبوله الشراكة الكلية في المشروع الوطني للتنمية.

** والمواطنة ليست نشاطًا فرديًا وإنما هي التفكير مع الآخرين حول المسارات الصحيحة لتحقيق الفعل من خلال الإسهام الفعال في بناء المجتمع واتخاذ قرارات عقلانية في مواجهة مشكلات البيئة وامتلاك مهارات التفكير اللازمة للتكيف مع حضارة العصر والتعايش معها ولذلك لابد من توفر مجموعة من الخصائص هي:

١. معرفة تراث المجتمع.

٢. المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية.

٣. التزود بمهارات التحليل والتعليل والاستقصاء، والمهارات اللازمة للتكيف مع المجتمع ومواجهة مشكلاته.

٤. الالتزام بالمحافظة على إنجازاته وتطوره.

٥. تقدير الحرية والعدالة والمساواة والقدرة على التفكير الناقد وتقديم الرؤى الخلاقة.

٤- أهم الملامح التي تميز سلوك المواطنة

- الالتزام بقيم الديمقراطية وقواعد ممارسة السلوك الديمقراطي وذلك في ضوء معرفة دقيقة بالنواحي المدنية.
- الوعي بثوابت ومتغيرات الثقافة السياسية بما يجعل للمواطن هوية مميزة تعبر عن إرادة التوحد المجتمعي تجاه القضايا والمشكلات
- أن يكون مواطنًا فعالًا يهتم بمجريات الأمور والأحداث والتداعيات المرتبط بها.
- أن يكون ذا حس نقدي ولديه القدرة على الموازنه بين اختياراته
- أن يكون مدركًا للمشكلات التي تواجه بلاده وله المسئولية في مواجهتها.
- أن يظهر تفهمه للآخرين وأن يبدي احترامًا للسلطة عن ثقة وضبط للنفس
- تفعيل العلاقة بين الحقوق والواجبات في سلوكه.
- القدرة على رؤية مواضع الأحداث والصراع في الداخل والخارج من منطق إنساني
- الاهتمام بقضايا خدمة المجتمع.
- الفهم العميق للتطورات العالمية وأشكال التعقيد الكبير في تطبيق المعايير الإنسانية في زمن العولمة.
- إدراك معنى التسامح في العلاقات بين الأفراد ومعنى السلام في التفاهم الدولي.
- تقدير المعاني المرتبطة بقيم المسئولية والعدالة والاهتمام والتسامح والحقوق المتساوية... إلخ.

من علاقة التفاعل اليومي المتصل بين (الوطن - المواطن) تتجلى المواطنة كما شرحنا من قبل فهي تجسيد لهذا التفاعل. فالمواطنة ليست قيمة مجردة بل هي مفهوم يحمل بين حروفه معاني ومضامين الممارسة العملية الحية. **والمواطنة كفعل يومي متصل لا تمارس بشكل عشوائي وإنما من خلال مرجعية قانونية عليا هي الدستور والقوانين المنوط بها تنظيم حركة المواطنين الذين ينتمون للوطن.** ولذلك يرى الباحثين أن المواطنة تتضمن ركنين أساسيين لكي تُمارس هما المشاركة والمساواة:

- المشاركة تعني حق مشاركة الفرد في إدارة وطنه.
- المساواة تعني أن لكل مواطن نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات مع مراعاة أن مفهوم المواطنة يخضع لخصوصية كل مجتمع فهي قد تزيد أو تنقص أو تتمدد أو يتم تعميقها أو تسطيحها وفقًا للشروط وضمانات الدولة ومدى مطابق الديمقراطية فيها.

٥- المهارات المطلوبة لتكوين المواطنة الصالحة

يرى جروس Gross أن من خصائص المواطنة الصالحة:

- الإسهام الفعال في بناء المجتمع واتخاذ قرارات عقلانية في مواجهة مشكلات البيئة.
- امتلاك مهارات التفكير اللازمة للتكيف مع حضارة العصر والتعايش معها.
- معرفة تراث المجتمع.
- المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية.
- التزود بمهارات التحليل والتعليل والاستقصاء والمهارات اللازمة للتكيف مع المجتمع ومواجهة مشكلاته والالتزام بالمحافظة على إنجازاته وتطوره وتقدير الحرية والعدالة والمساواة والقدرة على التفكير الناقد وتقديم الرؤى الخلاقة.

فيما يرى K. Osborne أن مفهوم المواطنة يشتمل على أربعة عناصر هي:

- الاهتمام بالوعي «الهوية القومية» National Consciousness هذا إلى جانب تنمية الإحساس بالمواطنة العالمية A sense of global or world citizenship من خلال شعور الناشئ بأنه عضو في المجتمع العالمي World Community.
- الاهتمام بالثقافة السياسية بما ينمي لدى الناشئين ضمانات المعرفة والالتزامات تجاه النظام السياسي والمجتمعي بصفة عامة وفهم مفاتيح التفاعل مع قضايا المجتمع المختلفة.
- ملاحظة الحقوق والواجبات observance of rights and duties فمن حق المواطن أن يستمتع جيدًا بما خُوِّل له من حقوق مقابل التزاماته القانونية وذلك بما يدفعه إلى حسن الوفاء بمسئولياته وواجباته.
- الاهتمام بتنمية القيم values التي تهيئ للإنسان درجة عالية من التوافق مع مجتمعه واستيعابًا أكثر للقيم العالمية بما ينمي لدى الناشئين مهارات حسم صراع القيم في إطار مقبول أخلاقيًا وإنسانيًا.

وفيما يشير Hahn – ١٩٩٨ أن تنمية قدرة الأفراد ليصبحوا مواطنين تعني:

- المشاركة في الحياة السياسية وانخراطهم في الحياة والهيئات العامة مشاركين في تحقيق أهدافها وتقويم هذه الأهداف.
- اكتساب المعرفة وتنمية الاتجاهات وتكوين القيم الملائمة لحياة المجتمع الديمقراطي.
- مواجهة إشكاليات العلاقة بين المعرفة السياسية والمدنية من ناحية وبين السلوك الفعلي في الحياة اليومية من ناحية أخرى.
- الاهتمام بتنمية الحس الوطني والاجتماعي وذلك من خلال الأعمال التطوعية والخيرية.

٦- انزواء المواطنة في مصر

إن المستقبل السياسي والحضاري للأمة العربية الإسلامية في خطر لما به من مشكلات خاصة العنف وممارسة القهر والقتل والإرهاب باسم الدين مما يدعونا إلى بذل المزيد من الجهد لرفع الغطاء الديني عن تلك الأعمال الإرهابية والإجرامية والسلوكيات المتأخرة التي تمارس باسم الدين بكل قيمه ومبادئه وتشريعاته والوقوف بحزم ضد ظاهرة التكفير والغلو في الدين لأنها تعد بمثابة البيئه الخصبة لبروز ظاهرة العنف الديني الذي يؤدي إلى القتل باسم الدين.

ولاشك أن الموالاة والشعور بالانتماء يعنى المشاركة المجتمعية هي الدواء الأمثل لمجابهة العنف والإرهاب بتفكيك ونقد ظاهرة التكفير والتعصب الديني والسياسي.

كذلك اعتبار الحوار والتسامح ومصداقية تطبيق حقوق الإنسان بصرف النظر عن دينه ولونه ومذهبه وقومه من أهم القيم والمبادئ لإرساء ثقافة الحب والسلام. فالآخر في الرؤية الإسلامية ليس مشروعًا للذبح والتدمير بل هو موضوعًا للتواصل والحوار وتنمية الجوامع المشتركة فلم ترد آية أو سنة صحيحة تصمم حياة المسلم على أساس القطيعة مع الآخر.

كما أن الانتماء كشعور وطني هو الرباط الوثيق بين الفرد والمجتمع لو تحققت له المصداقية وهو القادر على انصهار اختلاف العقائد والأفكار والسياسات، وغرس معالم التعددية الصالحة التي تثري المجتمع.

وكما نلمس ونرى أن الوطن يحتضن الكثير من المذاهب الإسلامية السنية والشيعية والمدارس الفكرية والسياسية، ولا سبيل أمامنا لجمع ولم الشمل وتحصين الداخل للخروج من دائرة التعصب إلاَّ ببناء مواطنة سوية متساوية تكون ركيزة وقاعدة للحقوق والواجبات ووسيلة ضبط التعدد والتنوع المذهبي والفكري والسياسي وبهذا تكون المواطنة عامل عزة وبناء وميدان صحي للعمل.

وبمعنى مختصر أن المواطنة المتساوية هي السياج الذي يحمي الوطن والمجتمع

المتعدد من التوترات والأزمات، فالاختلافات المذهبية والفكرية في الدائرة الوطنية تسوى بالمواطنة والحوار لا بالتمييز والقهر بكافة صوره.

فلا يمكن لأي إنسان عاقل أن يخرج من برجه العاجي وذاتيته ليجد وطن خاوٍ من المساواة والحقوق الدستورية والأنظمة القانونية والتشريعات السياسية التي تسمح للجميع بممارسة حريته العقائدية والمذهبية والفكرية في ظل المساواة التامة.

ولذلك فإن إعادة الاعتبار اليوم للمواطنة بكل حقائقها ومتطلباتها هي الضرورة القصوى من أجل مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

- وأن المواطنة الحقة لا تبنى بشكل صحيح بدون اشتراك جميع الفئات والشرائح والتنوعات في الحقوق والواجبات.
- الآخر الديني أو المذهبي أو القومي . أو . الخ، له كافة الحقوق والواجبات وأي تمييز ينذر بكوارث اجتماعية وسياسية وثقافية الخ
- ولا تمارس المواطنة في بلد ما بأسلوب صحيح إلا بالالتزام بمرجعية حقوق الإنسان فهي الضابط والرقيب.

ولنأخذ مثالًا لذلك:

الوحدة الوطنية في مصر بين المسلمين والمسيحيين لن تؤتي ثمارها والوقوف ضد تيار الفتنة والغزو الفكري الخارجي إلَّا بمعرفة خصوصيات الآخر واحترام مقدساته واحترام ممارساته المترتبة على ذلك لا أن يتعايشا على تصورات مغلوطة أو مشوشة.

مثال آخر: (تحقيق السلام الاجتماعي في مصر) وذلك بين الفئات المهنية في المجتمع، وكذلك بين الرجل والمرأة بعد خروجها إلى ميدان العمل وممارستها لنفس الوظائف التي كانت مقصورة على الرجل. كل ذلك ولكي يتحقق السلام الاجتماعي أيضًا لابد من المساواة في الحقوق والواجبات وعدم التمييز، وإن الخصوصية الثقافية لا تضر بل تثري المجتمع بعناصر القوة والعزة إذا أحسن إدارتها والتعامل معها.

ويتم تحقيق السلام الاجتماعي أيضًا من خلال العلاقة بين **المثقف والسلطة** لأنها اتسمت دائمًا بالتوتر والتأزم والنزاع أو اتسمت بالخضوع والتبعية والإذلال وهي كلها صراعات تعرقل مسيرة النهضة الحضارية للوطن والإحجام عن المشاركة وأقرب مثال: انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥، وشغل المرأة لعدد ضئيل جدًّا من المقاعد بسبب إحجامها عن المشاركة بسبب ثقافة مجتمع قديمة خاطئة ترفض هذه المشاركة.

إذًا أزمة المثقف والسلطة والتجربة الوطنية أو الإقليمية أو الإسلامية المعاصرة موجودة وهي مرآة لدور المثقف الهامشي عن مكونات الحضارة ما دام الحال مستمرًا.

والمواطنة الصحيحة المثمرة تقوم على ميزان العدل في العلاقات الاجتماعية والإنسانية أما مسائل الضمير والقلوب والعقائد فالله عز وجل هو الذي ينظر فيها ولا يجوز لأي إنسان أن يفتش في ضمائر الناس لأنها ممارسات تعطي للبعض سلطة ليست له وتجعله يمارس واجبًا ليس مكلفًا به.

- ومن يدقق النظر في معنى المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات يجد أنها بقيمها وهياكلها ومؤسساتها هي الإبداع الإنساني لحفظ الحقوق وصيانة المكاسب والمشاركة الحقيقية في صنع الحضارة وإدارة التنوع والاختلاف بعقلية حضارية وإدارة حكيمة وهذا ما يدفعني إلى القول أن تعزيز وتدعيم قيم المواطنة هو الحل الأمثل لمجتمع صحي تنبع مشروعاته من احتياجاته ومتطلباته بعيدًا عن مخططات الآخرين ومشروعاتهم.
- فنحن نعيش عصر الاختناقات المجتمعية إقليميًا وعلاج مشكلاتنا إقليميًا (العراق ـ فلسطين ـ لبنان ـ... إلخ) لا يتم إلا بعلاج البيئة أو المناخ الذي يمكن أن يؤدي إلى تصادمات مع الآخرين.

كثير من الدول العربية ترى تأجيل إصلاح نفسها من الداخل كخطوة يجب أن تسبقها خطوة مقاومة التدخلات الأجنبية في مناطقنا العربية بينما القراءة السليمة والواعية ينبغي أن تدفعنا إلى الإسراع في مشروع الإصلاحات السياسية والثقافية والاقتصادية

من واقع أجندتنا العربية الذاتية، ولا يمكن بحال من الأحوال ووفق المتغيرات السريعة والتطورات الكبرى التي تحدث في المشهد المحلي والإقليمي والدولي وكذلك حجم التحديات التي تواجهنا من الوقوف سلبيين أمام حاجتنا الملحة إلى الإصلاح على الصُعُد السياسية والثقافية والاقتصادية لأن حاجتنا إلى الإصلاح نابعة من أوضاعنا وأحوالنا التي تتراجع القهقرى. وإن أي تأخير لمشروع الإصلاح سيكلف العالم العربي الكثير من الخسائر البشرية والمادية وسيضاعف التوترات والتهديدات على المستوين الداخلي والخارجي فالخطة الزمنية الحالية بأوضاعها المتردية هي دعوة إلى الإسراع بمشروع الإصلاحات ووفق أجندة وأوليات عربية وأي تأخير لأي سبب من الأسباب يعني ضياع الفرصة بل سيكون هذا الإصلاح هو الخيار القادر على إخراج مؤسسة الدولة في العالم العربي من الكثير من نقاط ضعفها وقصورها البنيوي والوظيفي.

ولن يتحقق ذلك إلاَّ بمواطنة عادلة تمارس وطنيتها ومشاركتها في إطار مؤسسات مدنية تفهم المعنى الحقيقي للمواطنة.

نحن فعلًا في خطر وهذا الخطر يتمثل في تآكل أو تراجع الإحساس بالانتماء... هذا الوهن هو آفة يرجع إليها ارتداد الفرد إلى ذاته وتناقص وقله جديته وتواضع عطاءه العام من أجل الوطن ويقابلها كثير من المظاهر أهمها شيوع المظهرية، والاستغراق في الاستعراض الشكلي الخاوي من المضمون والصراعات الموجودة بين الفئات المهنية بالمجتمع للفوز بنصيب الأسد من ميزانية الدولة. وكذلك شيوع اللامبالاة والبلادة والأنانالية وأنا ومن بعدي الطوفان.

وأيضًا أشعر أننا بصدد أزمة تمس الهوية التي بدورها تهددها أفكار ورؤى وأيديولوجيات سواء تحت دعوى أن الأديان فوق الأوطان، أو في ظل الهجمة الشرسة لفكرة العولمة التي استهدفت الأوطان الصغيرة، ناهيك عن الفوضى السائدة في المؤسسات الحكومية بجانب سطوة اللوائح والقوانين (البيروقراطية) المتجمدة والتي لم تساير المتغيرات المجتمعية والعالمية. حتى الأحزاب المصرية على كثرتها متآكلة من داخلها وتقتل نفسها نتيجة للتصارع على الرئاسة. ويد الإهمال امتدت إلى كل ركن في الدولة فقضت على الأخضر واليابس.

ومن مظاهر آفة عدم الانتماء:

١. عدم المشاركة في الانتخابات ومقاطعتها.

٢. تدمير وتخريب وسرقة المنشآت. وإهدار المال العام وسرقته.

٣. ومن مظاهر آفة عدم الانتماء أن يسلط البعض على البعض الآخر لمحوه وعرقلة مسيرته فنكون بذلك عطلنا مسيرة ثقافتنا وحضارتنا بأيدينا وشواهد التاريخ فيها الكثير من هذه النماذج، فلطالما حورب الشيخ محمد عبده من زملائه الأزهريين وهو الداعي إلى احترام العقل والمنطق والتطور والعلوم الحديثة، وكذلك الشاعر أحمد شوقي حورب من زملائه الشعراء للنيل منه في نظر بعض الناس، ومن مظاهر المواطنة الصحية التخلص من هذه الآفة ونقدر للآخر إمكانياته ونحترم رأيه ونبتعد عن المعارك الشخصية وجعل قضايانا تدور حول نفسها حتى يضيع منا الزمن ونكون سببًا في إعاقة مسيرتنا الثقافية والحضارية.

٤. إن الانتماء تائه في عالم يسوده ثقافة القوة والقسوة والتنافس والمادية، عالم يسوده التشويش الذهني والضوضاء وأفلام العنف والفوضى، عالم الحروب والصراعات والإرهاب ومواجهة الإرهاب بالإرهاب، عالم الاحتلال والقمع والهيمنة، عالم الاتجار بالبشر وتجنيد الأطفال، عالم يعرقل فيه دعاة الحرب وتجار السلاح كل عمل جاد يسعى للحد من الصراع، تلك هي سمات عالم تنفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة العالمية باعتبارها القطب الأوحد.

٥. ولعل أجيالًا من المصريين مازالوا يحتفظون بالانتماء للوطن وكيف كان يسكن قلوبهم وعقولهم من نشيد وطني وعلم يرفرف بألوان زاهية ومدرسة تؤدي رسالتها صحيحة وصحافة وإذاعة تقدم رسالة ثقافية وتاريخية وحضارية كنا نشعر بمعنى الانتماء لوطن عريق له رسالة ومضامين في الحضارة الإنسانية مصدرها حفدة الفراعنة.

أما اليوم فنحن نستشعر في حياتنا اليومية أن هناك أزمة كبيرة يعاني منها الوطن وتبدو مظاهرها واضحة للعيان فهناك شعب تفكك إلى جماعات أو بمعنى أصح

إلى جزر منعزلة ضيقة تسكن الوطن ولا يسكنها الوطن وتبحث عن حاجياتها دون النظر لحاجة الوطن الكبير، وهناك أيضًا من أبنائه من يرفض ترديد النشيد الوطني وهناك البعض الذي أتيحت له الفرصة للمشاركة في البناء الاقتصادي ولكنه دأب يبحث عن مصالحه الصغيرة حيث اندفعت نفوس ضعيفة مريضة إلى الاغتراف من المال العام والإنفاق منه في سفه لم تعهده مصر من قبل.

٦. لا يمكن إغفال أثر العولمة كنظام اقتصادي وما سببته لكثير من الدول النامية من شيوع البطالة وازدياد حدة الفقر والمرض والجوع مما أشعر المواطن بالضياع، لذا أصبحت الحاجة ملحة إلى أن يكون لها وجه إنساني يتمثل في مجتمع تربط بين أفراده وجماعاته علاقات ومشاعر وجدانية وإنسانية ولن يتحقق ذلك إلاَّ بتقوية الشعور بالانتماء.

٧. القهر السياسي له دور ملحوظ ولا يمكن إغفاله ويمكن ملاحظته في الأحزاب السياسية التي فقدت كثيرًا من فاعليتها في الحياة السياسية كما أن المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية التي تعاظم دورها في العقدين الأخيرين بدأت تمارس دورًا متزايدًا في الحياة السياسية على حساب الأحزاب.

٨. تدمير البيئة بجوانبها المختلفة المادية وغير المادية والتلوث الأخلاقي الذي بدا واضحًا للعيان هما نتاج لسطوة الاتجاه المادي وفقد الشعور بالانتماء.

٩. انتشار ثقافة العنف والتفكك الأسري والجريمة والإدمان والتهرب من المسئولية والهروب من الحياة بالانتحار أيضًا ومن الثابت علميًا أن تعود الإنسان على العنف يقلل من إحساسه بجرم وغرابة واستهجان ما يفعله (وهي المعروفة بـ عملية تقليل الحساسية Desensitization) وهذا بالتالي ناتج عن فتور مشاعر الانتماء.

ومع ذلك تظهر أصالة هذا الشعب في المواقف المشتركة والكفاح المشترك في المواقف التي يتعرض لها الوطن.

المشاركة هي الحبل السري الذي يصل الفرد بالمجموع ويجسد بينهما التأثير والتأثر المتبادل المتفاعل الذي يجعل الوطن بمواطنيه والمواطن للوطن كشأن الجسد الواحد إذا

تداعى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى وبغير هذه المشاركة الحقة لا المزيفة المبنية على ـ تحقيق مآرب نفعية شخصية ـ يتآكل الإحساس بالانتماء وتتزايد أمراضه الاجتماعية التي سبق وأشرت إليها وهي اللامبالاة والأنانية... إلخ.

إن ضمور الكينونة وتراجع الإسهام والمشاركة هو أصعب ما يواجهه مجتمعنا اليوم.

٧- بعض الاقتراحات والحلول لعودة الانتماء

١. أهم مفتاح لإرساء قواعد الانتماء هي التنمية البشرية وأعني بها تنمية المواطن من خلال مؤسسة تعليمية قادرة على استيعاب الهدف من وجودها. والتعليم هو مفتاح الانفتاح على العالم بمتغيراته، ومفتاح بعث الهوية الوطنية الصادقة من خلال مناهج تخاطب العقل ولن يؤتي ثماره إلّا إذا شعر القائمون عليه بتقدير المجتمع لدورهم ماديًا وأدبيًا فانحسار الوطنية والانتماء لم يكن وليد عام أو عامين إنما هو تراكم سنوات أفقدت الإنسان إحساسه بالانتماء وأصبح يشعر أنه غريبًا بين أهله. ولا أغالي حين أقول أن كل فرد في الأسرة يعيش بحجرته مع أجهزته منفردًا ووح يدًا رغم تواجده في بيت واحد مع أخواته.

٢. إن اقتصار تدريس مادة التربية الوطنية على الصف الأول الثانوي ولا تضاف درجاتها للمجموع الكلي جعل الطالب يستهين بها ولا يلقي عليها نظرة إلّا ليلة الامتحان مما أضعف الرباط المتين بين الطالب والمادة لذا وجب إعادة النظر في أمرها.

٣. يجب أن تكون دراسة التاريخ وصفًا أمينًا وعلميًا لحركة شعب ولتجارب أمة وتحليلًا رصينًا للأسباب التي أدت إلى الأحداث والنتائج التي ترتبت على الوقائع حتى تتحقق الثقة والمصداقية في علاقة المواطن بوطنه.

٤. وضع حلول جذرية لمشكلة البطالة والإسكان.

٥. إن القراءة المتأملة لمؤشرات التغيرات الثقافية والأيديولوجية والسياسية

والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية تبدو لنا أنه سيظهر نمط سياسي اقتصادي ثقافي توليفي جديد للتوفيق بين الفردية والعمومية، بين العلمانية والدين، بين القيم الدينية والقيم الروحية والإنسانية، بين القطاع العام والقطاع الخاص، بين الاستقلال التام والاعتماد المتبادل، بين الأنا والآخر على الصعيد الحضاري، بين زيادة معدلات التنمية في البلاد المتقدمة ومساعدة دول العالم الثالث على اللحاق بها وفقًا لمقولة ويلي برانت مستشار ألمانيا السابق (نحن جميعًا ويقصد الإنسانية في قارب واحد).

وإلى حين ظهور هذا النمط:

نُصبح نحن في حاجة إلى إعادة ترتيب البيت من الداخل وأن يحفظ للإنسان المواطن كرامته في ضوء استراتيجية واضحة وعقلانية وأن نبذل جهدًا في عملية السلام لتحقيق الأمن الإقليمي لننتهي إلى منطقة آمنة من السلاح النووي.

٦. العلاقة بين الفرد والوطن يجب أن تكون روحية بمعنى: أن الأوطان ليست محيطًا جغرافيًا فقط يحتوي أبناءه وإنما هو علاقة تفرز منظومة القيم والعلاقات بينهما (بين الفرد والوطن) وبين (الفرد والفرد) وبين (الفرد والسلطات العامة) **فالعلاقة الروحية هي قاعدة الانطلاق في الانتماء الوطني** ولكن هذه العلاقة تضعف إذا لم تكن هناك مجموعة من المقومات المادية والإنسانية التي تربط بينهما فلا يكفي أن تكون هناك أرض وماء وطبيعة ومناخ ولكن يوجد أيضًا مساواة بين أبنائه فلا تفرقة لجنس أو لون أو دين أو عقيدة أو مذهب أو مال أو منصب ففكرة **المساواة** إحدى وجوه العدالة يجعلك تشعر أن هناك عقد طبيعي اجتماعي غير مكتوب بين الجماعة والفرد قوامه هذه المبادئ التي تكفل لكل مواطن فرصًا متكافئة في التعليم والعمل والصحة والخدمات وفرصًا متكافئة في المشاركة في تنمية الوطن وحقوق وواجبات متوازية ومتوازنة بين الفرد والسلطة وبين الحاكم والمحكوم فيتحقق الأمن والأمان لأبناء الوطن حيث لا يكون هناك مجال لاستثناءات تعتمد على **معايير غير منطقية** كالقرابة والمحسوبية أو الحظوة أو تعتمد على معايير مستفزة كالتمييز بين التعليم الخاص والعام أو الخدمة الطبية المدفوعة عن المجانية.

نريد مواطنة تعطي أهمية للمواطن تبعًا لحقوق المواطنة في ذاتها وتقيم ميزانها على المساواة والعدل وتُشعر المواطن من حيث هو مواطن أنه مكفول ومرعي في أمان وعدالة ومساواة وأن حريته وحرماته مصونة لا تمس إلاَّ في حدود القانون ولأسباب حقيقية وأن لكينونته احترامًا حاضرًا في حياته الشخصية وفي الحياة العامة.

هذه الكينونة [هي قوام انتماء الفرد للمجتمع] وإحساسه بأن له نصيبًا متكافئًا للمشاركة في بناء الوطن.

٧. الاهتمام بالثقافة الدينية الصحيحة عن طريق دعاة قادرين على تقديم الفهم الصحيح للدين لأن الفتاوى المتضاربة والدعاة غير المؤهلين يصبحون نكبة على المجتمع حيث يؤدي ذلك إلى التشتت الفكري وعدم الإحساس بالأمان.

٨. الإعلام القوي قادر على توجيه الانتماء لو تم توظيفه لهذا الهدف

أسماء المراجع

١- هموم المثقفين. أ. د. ذكي نجيب محمود.

٢- الوطنية في عالم بلا هوية. «تحديات العولمة». د. حسين كامل بهاء الدين.

٣- مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة. « لمواطنة» د. منى مكرم عبيد.

٤- العولمة ظاهرة العصر. «من سلسلة عالم الفكر».

٥- الآخر وحقوق المواطنة. محمد محفوظ.

٦- القيم ومسئوليات المواطنة. د. عبد الودود مكروم.

٧- جريدة الأهرام.

٨- الوطنية والتفكير السياسي. وحيد عبد المجيد.

٩- تجديد الفكر استجابة لمتطلبات العصر. أحمد صدقي الدوجاني.